

المأهولة اتجهت الايدي إلى البحر والفسوت. هذه اللجنة من السابق الآن التحدث إن كانت ستحقق شيئاً ولكن لو كان هناك تحركاً بسيطاً من قبل ولوعلى أسبسط المستويات هل كنا سنصل إلى ما وصلنا إليه اليوم. أتصور بأن الجهود التي بذلت من قبل البرلمان والمجالس البلدية والصحافة قد عقدت على المتنفذين بعض الإجراءات في العتب في خليج تبلي حتى لو لم تمنعه. • الأسئلة البرلمانية للوفاق أحدثت تغيراً ملحوظاً في نمط الأسئلة المعروضة على المجلس وقد تدخل مكتب المجلس من أجل إيقاف بعض الأسئلة وكانت الكتلة مصرة على أسئلتها وفي هذه الحال فالسؤال كان يجب طرحه على المجلس للتصويت عليه وقد أخذنا الأمور إلى هنا وتراجع المكتب ومرر الأسئلة ولم نحصل على الإجابات فالحكومة قد تحصنت في حصون متعددة فإذا اجتزنا حصنا ظهر حصن وعلينا بمقارعة هذا الوضع ويجب أن يتغير. • هناك حقيقة أن البرلمان يقود الكثير من الحوار الداخلي حول القضايا المحلية. فما يطرح في البرلمان تجد أصداءه في الصحافة والمواقع الالكترونية والديوانيات، وهناك ضغط كبير على النواب وخاصة نواب الوفاق للمشاركة في الكثير من الفعاليات وهذا كله يؤكد أن البرلمان حتى لو كان ضعيفاً في صلاحياته إلا أن تأثيره في المجتمع ملحوظ جداً، وهناك أيضاً التأثير الكبير الذي تتركه تصريحات النواب على عمل الوزارات، فنحن نتلقى اتصالات مباشرة من المسؤولين عندما نصرح ضد وزاراتهم وهذا يحرك بعض الأمور العالقة بدون شك.

**ولماذا لا يتحرك النواب لرفد هذا الفائض في دعم الحالة المعيشية المتردية للمواطنين ؟**  
الحساب الختامي لـ ٢٠٠٦ أظهر زيادة في إيرادات الدولة بلغت ٥٦٤,٨٢٧,٠٠٠ دينار وانخفاض في حجم المصروفات العامة للدولة بمقدار ١٩,١٤١,٠٠٠ دينار وبالتالي فلدينا وفر حقيقي يصل إلى ٥٨٢,٩٧٨,٠٠٠ دينار وكانت التقديرات المبدئية مبنية على أساس وجود عجز مقداره ٣٠٢,٨٤٧,٠٠٠ دينار وبالتالي فقد غطى الوفر المتحقق في ٢٠٠٦ العجز وحقق صافي وفر بلغ ٢٨١,١٢٠,٠٠٠ دينار. تحركنا بمجموعة مقترحات اذكر منها المقترح الذي قدمناه لزيادة رواتب الدرجات العمومية بنسبة ٣٠٪ للدرجات من الأولى إلى السادسة وبنسبة ٢٠٪ من السابعة إلى العاشرة. كما كان هناك مقترح لمساعدة ذوي الدخل المحدود في بناء منازلهم، ومقترح لتعويض المزارعين عن الإضرار التي لحقت بهم من جراء فترة الأمطار الغير معهودة التي مرت بالبلاد وخسر على أثرها المزارعون الكثير من محصولهم ودمرت الصوبات وغير ذلك من الأضرار، وهناك مقترحات أخرى جميعها كان من أجل تحسين الوضع المعيشي للمواطن، كما كان أمام اللجنة العديد من المقترحات من الكتل الأخرى وجميعها من أجل تحسين الوضع المعيشي للمواطنين، مثل علاوة لكل طفل حتى يبلغ الثامنة عشرة من العمر وغيرها من مقترحات.

**- إذا استمر التعتن الحكومي في عدم دفع المجلس بالشكل المطلوب على المستويات المعيشية والسياسية .. فكيف ترى جدوى الاستمرار في مشروع السلطة إذا كان خاوياً من أي نتائج يذكر كما هو الحال اليوم ؟**  
قلت أن التجربة لها انعكاسات كبيرة على الواقع ونحن بحاجة إلى جلسات لتقييمها بجرأة وبشجاعة. أقول بجرأة وبشجاعة لأن الإنسان أحياناً يركن إلى ما هو فيه وعادة ما يكون التغيير من أصعب الأمور على نفس الإنسان وهو بحاجة إلى شيء من الإرادة والشجاعة حينما يدرس وضعا ويحاول تصويبه. فالمشاركة مشروع له ايجابياته وله سلبياته فإذا غلبت السلبيات على الايجابيات وكانت صفة المشروع هي الجانب السلبي وجب حينئذ تصحيح المسار وأما إذا ثبت أن ما تم الحصول عليه من ايجابيات يفوق السلبيات فإن المشروع يستمر مع إيجاد التصحيح اللازم.

استبعد أن يكون أي مشروع خاوياً من أي نتائج كما في فرضية السؤال، ولكن قد تكون بعض سلبياته أكبر من أن تتحمل، وعلينا حينئذ طرح هذه السلبية ونقاشها بصورة جريئة وصحيحة. الفت النظر إلى أننا من خلال المشاركة في الوقت الذي لم نتجز شيئاً في مجال تحسين الوضع المعاشي للناس، ولم نصل إلى نتيجة في الملفات السياسية والحقوقية فإن هناك أمور يجب الالتفات إليها وتمييزها ومنها: • طرح استجواب الوزير عطية الله وما أحدث من هزة حاصرت الوزير نفسه، الأمور دارت حولها استفسارات عن التوقيات وقضايا إجرائية والعمل يجب الاعتراف بأنه لم يكن في أحسن صورة ولكن ما أثار من أمور وتصدر الصحافة لبعض الوقت لا يمكن إغفال النظر عنه. • لجنة التحقيق في الفسوت، ونحن ندرك انه بعد أن تم ابتلاع أكثر من ثمانين في المائة من الأراضي في الجزر

هوغان صرف على فرقة موسيقية استراليا مليون دولار كراعية وأخذهم بجولة حول عدة دول في الوقت الذي يعجز مواطن من الحصول على مساعدة لتذاكر سفر إلى علاج أو دراسة. نحن في تتبعنا لأوضاع الشركة نبتعد عن الذين يضغطون عليها الآن ويكشفون أخطائها وليس ذلك من أجل المصلحة الوطنية بل لأن هناك من سينتفع من خروج الشركة من سوق الطيران

## قرار «طيران الخليج» بإحالة «مايكل كنت» للنياحة كان صائباً

حيث ستستفيد بعض الشركات القائمة في المنطقة وأخرى في طور التأسيس من الإمكانات البشرية الهائلة لدى الشركة. إذن لا بد من تحري الدقة في الأمور وأنصو أن الشركة بحاجة إلى إدارة قوية وأن تكون غير بعيدة عن القرارات التي تصدرها الإدارة التنفيذية، ولا بد من الإشادة بقرار الإدارة الحالية في إحالة موظف على النياحة العامة للتأكد من عدم وجود شبهة فساد بعض أعضاء مجلس الإدارة هم شركاء لشركة استشارية تقدم خدمات لطيران الخليج وهذا نوع من تضارب المصالح وقد طالبنا الإدارة بإبعاد مايكل ويت تحديداً الذي عضو في الإدارة وشريك في شركة تقدم خدمات لطيران الخليج.

**- البعض يضع نواب الوفاق في قفص الاتهام بتمرير استقطاع الـ ١ ٪ ؟ كيف ترد وماذا أنتم فاعلون لوقف الاستقطاع ؟**  
عرض علينا خمسة مراسيم وافقنا على اثنين وعارضنا ثلاثة ولما كانت الإرادة السياسية في البلد تمرير المراسيم جميعاً فإن معارضتنا لم تكن مؤثرة في المراسيم التي لم نساندها. هناك تصور عند الكثيرين من إن قانون التامين ضد التعطل صياغة وفاقية، أو على الأقل من صنع النواب وقد قرأت لأحد كتاب الأعمدة وهو شخص له تأثيره أيضاً في المجتمع كلاماً تهكمياً يشير إلى النواب في أنهم وهم يضعون القانون لم يغفلوا عن استثناء أنفسهم من هذا الاستقطاع والكلام كما ترى فيه خلط كثير ولا دقة فيه على الإطلاق، حيث أن النواب لم يصيغوا المرسوم ولم يسمح لهم بحسب اللائحة الداخلية في إجراء أي تغيير على مواده وكان لهم أن يصوتوا بالموافقة أو عدمها لا غير. لعلنا نستفيد من إننا كنا بحاجة إلى تواصل أكثر مع النخب ومع الناس بشكل عام حول ما كان يدور من جدل، فبعض الأمور كانت نوقشت كثيراً وبنيت عليها فتاعات وتعرف الناس عليها في وقت لاحق وهكذا حصل كل التفاوت في المواقف. لعل إسقاط المشروع من البداية لم يكن خيارنا حيث أن إصدار تشريع جديد كان سيأخذ الكثير من الوقت، والآن الفرصة مواتية لنا في السعي لتصحيح الجوانب السلبية وخاصة موضوع الاستقطاع من الموظفين وهو ما تم تضمينه في مقترح بقانون متكامل لدينا حيث تم التشاور مع حلفائنا من الجمعيات السياسية الأخرى الغير ممثلة في البرلمان والاتحاد العام لنقابات البحرين أيضاً مع المجلس العلمائي والشيخ النجاشي وتم صياغة المقترح الذي نامل التقدم به في دور الانعقاد القادم.

**- ما هو حجم الفائض بميزانية الدولة ؟**

الإدارة قد بيعت على الارتياح بأن هناك بعض المتابعة لتضايي الفساد، وكنا في أحد اجتماعاتنا مع إدارة الشركة إشارة إلى أنهم يقومون بعمل ولكن بهدوء للكشف على أي عمليات تلاعب وفساد، وكان ذلك قبل تسرب أنباء التحقيق مع مايكل كنت. المهم التحقيق مستمر في القضية وهي لم تأتي على نهايتها بعد ونامل أن يتم الكشف عن المتورطين الآخرين معه، وهناك أنباء أن مسؤولين جدد متورطون في القضية، ولا بد من تسمية الجهات والشركات التي كانت تقدم له العمولات. أتصور انه لمحاربة هذه الأنماط من الفساد لا بد للقضاء من متابعة هؤلاء وكشفهم لكي تتم محاصرة هذه الأنماط من الفساد المنتشر في مؤسسات أخرى أيضاً. نحن نامل أن نتكمن في لجنة الشؤون المالية والاقتصادية من متابعة هذه القضية ونامل من الصحافة مواصلة البحث والتقصي لها لكي لا يتم إنهاؤها بطريقة ما ولكي لا يتم التستر على الآخرين الضالعين فيها.

نعود إلى الوضع في طيران الخليج، هذه الشركة التي لها مساهمة كبيرة في تحريك الاقتصاد البحريني ولها مساهمة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في ضخ مبالغ تزيد على ٤٠٠ مليون دينار سنوياً، وعموماً لا يمكن تصور نمو اقتصادي دون وجود ناقله وطنية توفر البنية التحتية المهمة لحركة التنقل بين البحرين والدول المجاورة. معروف أن شركة طيران الخليج تمر بأزمة كبيرة وإنها بحاجة إلى عملية مكلفة جداً من أجل إخراجها من الوضع الصعب الذي هي فيه إلى وضع مالي أفضل. الشركة تقدر بأنها تخسر يومياً أكثر من مليون دولار وأنها بصدد تنفيذ خطة لإعادة هيكلة الشركة وتكلف هذه الخطة مبلغ ٥٦٠ مليون دينار بحريني، وسيتم تمويل هذا المبلغ من خلال شركة ممتلكات القابضة وهي شركة حكومية تتبع إدارياً لوزير المالية، وكذلك من خلال القروض التي ستقترضها طيران الخليج من البنوك والمؤسسات المالية. بلغ إجمالي الديون المستحقة على الشركة مبلغ وقدره ١٦١,٢ مليون دينار بحريني ويبلغ حجم القروض الخاصة بالطائرات ١٢٢,٥ مليون دينار بحريني من هذه الديون. يعمل لدى طيران الخليج ٥٨٦٢ فرد منهم ١٩٤٠ موظف بحريني و٥٥٢ موظف عماني و٣٣٦٩ موظف من جنسيات مختلفة، وترجع هذه الأرقام إلى شهر مايو الماضي ومن الممكن أن تكون طرأت عليها بعض التغييرات. تصر إدارة طيران الخليج من خلال تصريحاتها ولقاءاتها مع لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في مجلس النواب بأن في مقبورها إعادة الشركة إلى الربحية في غضون عامين إلى ثلاثة أعوام. للمفارقة فإن الرئيس التنفيذي السابق لطيران الخليج الاسترالي جيمس هوغان كان هو الآخر قد حدد ثلاث سنوات أيضاً لإعادة الشركة إلى الربحية وذلك في رسالة له نشرت في نشرة Gulf Air News في أغسطس/سبتمبر ٢٠٠٢

**- هل تعتقد أن هناك إمكانية لإنقاذ شركة طيران الخليج بعد هذا التعثر؟ وما هي المعلومات المثارة حول الشركة الاستشارية والمبالغ الضخمة التي تتلقاها ؟**  
طيران الخليج لديها شركة استشارية تضع لها دراسات عن الخطوط الجديدة والخطوط التي كانت تسبب لها خسائر. وللعلم فإن بعض الخطوط كان معروفاً أنها تسبب الكثير من الخسائر ولكن تم مواصلة تشغيلها لأنها ترضي أما الرئيس التنفيذي أو بعض الدول المشاركة في ملكية طيران الخليج وعلى هذا الأساس كان على الشركة أن تكون الضحية باستمرار، ويبدو أن هذه الشركة تقدمت بتصور نامل أن يكون جيداً وبناءً عليه تم تغيير جدول الرحلات وإلغاء عدد من الخطوط مثل سنغافورة وجوهانسبورج وسيدني. لا بد أن تختار الشركة رئيساً تنفيذياً قادراً على قيادة الشركة في هذه المرحلة الحرجة، وأن الأوان أن يكون هذا الرئيس بحرينياً، وأتصور أن طبيعة البحريني لا تتجه إلى نمط البذخ الذي يتسم به الأجنبي، فعلى سبيل المثال الرئيس الأسبق

